

## سياسات بنك السودان المركزي للعام 2016

### الأداء وفق سياسات العام 2015

بالنظر لأداء سياسات بنك السودان المركزي خلال العام 2015 وفي ظل التحديات الداخلية والخارجية، فقد تمكّن بنك السودان المركزي وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة في الدولة بالنزول بمتوسط معدل التضخم إلى 17.9% خلال العام 2015 مقارنة بالمستهدف البالغ 25.9%， كما إنخفض معدل التضخم بنهاية العام إلى حوالي 12.8% مقارنة بمعدل 25.7% بنهاية العام 2014. يعكس ذلك فعالية السياسة النقدية الترشيدية التي إتبّعها بنك السودان المركزي وقد ساعدت المصارف في دعمها بانجاحها لتجربة صندوق إدارة السيولة. يضاف إلى ذلك التحسن الذي طرأ على موقف ميزان المدفوعات من عجز قدره 3.3 مليون دولار بنهاية ديسمبر 2014 إلى فائض يبلغ حوالي 28.6 مليون دولار بنهاية العام 2015 بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5.3% بنهاية العام 2015.

وفي إطار تطبيق سياسات بنك السودان المركزي في محور إستقطاب وإستخدامات الموارد وكنتيجة لبدء تطبيق السياسات الداعمة للشمول المالي، زادت الودائع في الجهاز المصرفي بنسبة 20% عاماً كانت عليه في العام 2014. يعزى ذلك لاستمرار المصارف في توسيع خدماتها رأسياً وأفقياً مستندة على تطبيقات التقنية المصرفية المختلفة وتمديد خدمة العملاء إلى ما بعد ساعات العمل الرسمية وفي العطلات الرسمية بجانب فتح الفروع.

أما في مجال محور الاستقرار المالي والسلامة المصرفية، فقد جاءت نتائج مؤشرات السلامة المصرفية عاكسة للإستقرار الملحوظ والتطور في أعمال المصارف منها إنخفاض نسبة التعثر في الجهاز المصرفي من 7.1% بنهاية العام 2014 إلى حوالي 6.1% بنهاية 2015 (النسبة المعيارية العالمية 6%). كما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى حوالي 18.2% في عام 2015 (النسبة المعيارية العالمية 8%) والمستهدف بواسطة بنك السودان المركزي 12%， وتعززت مؤشرات الربحية بسبب انخفاض تكلفة التشغيل التي وصلت إلى حوالي 47% في عام 2015 (النسبة المعيارية العالمية 55% كحد أقصى).

أما في مجال التمويل الأصغر، فقد واصل بنك السودان المركزي جهوده عبر وحدة التمويل الأصغر وبتوجيهات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر والتنسيق مع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر والوسائل المختلفة في توسيعة الوصول للمستهدفين من القطاعات المختلفة بهدف توظيف نسبة الـ 12% المحددة من السقوف التمويلية للمصارف وذلك من خلال مواصلة تبسيط الإجراءات ووضع برنامج للمصارف المتخصصة لتوسيعة موعدين وفرص الاستخدام من مشروعات جماعية أو تأسيس محافظ مختلف منها لتمويل الانتاج. وكذلك تمت المتابعة مع المصارف الأخرى لضرورة وضع الخطط لتوظيف هذه النسبة عبر فروعها أو من خلال التنسيق في تأسيس محافظ أو عمليات تمويل مشتركة مع مصارف متخصصة أو المساهمة في المحافظ التي تقوم بتمويل الفئات المستهدفة في القطاع سيما وأن نشاط بعض المصارف في التوجه لتوظيف مواردها المستقطعة للتمويل الأصغر عبر مصارف أو مؤسسات أخرى قد شهد توسيعاً خلال النصف الأخير من العام 2015. كما وأن قيام وكالة ضمان التمويل الأصغر سوف يعزز ويقوي الضمانات للمصارف التي تقوم بتمويل الوسائل الأخرى غير المصرفية. وبهذا تحقق السياسات الخاصة بالتمويل الأصغر أهدافها الاستراتيجية المتعلقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل وتحفيز حدة الفقر.

كان من أهم إنجازات العام 2015 رفع إسم السودان من القائمة الرمادية والذي تم بواسطة مجموعة العمل المالي الدولية المعروفة باسم Financial Action Task Force (FATF) والذي تكلل بتضافر الجهود من بنك السودان المركزي واللجنة الوطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة المعلومات المالية بسنداً كبيراً من رئاسة الدولة. بهذا القرار أصبح السودان مصنفاً ضمن الدول التي تتوافق قوانينها وإجراءاتها المالية مع القوانين والممارسات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مما يعزز استمرار تطوير العلاقات مع الجهات التي تعامل مع السودان وتشجيع المؤسسات المالية الأخرى الإقليمية والدولية للتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية في السودان.

## اهم ملامح سياسات العام 2016

1. بهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي وللمساهمة الفاعلة في إنفاذ أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في عامه الثاني 2016، سيعمل بنك

السودان المركزي بالتعاون مع الجهات ذات الصلة في تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 6.4% وخفض معدلات التضخم الى 13% في المتوسط بالإضافة إلى إحداث استقرار في سعر الصرف من خلال ترشيد الطلب على النقد الاجنبي ومن ثم تحسين موقف ميزان المدفوعات.

2. سيعمل بنك السودان المركزي على إطلاق استراتيجية الشمول المالي (Financial Inclusion) وذلك بالعمل على تعزيز البنية التحتية والقانونية وحفز المصادر لدعم الأطر الاستراتيجية بغض تحقيق التعمق المالي (Financial Deepening) في أنحاء السودان مما يساعد في استقطاب الودائع والمدخرات بأنواعها لتوظيفها في تمويل القطاعات المنتجة.
3. سيواصل بنك السودان المركزي حفز ودفع المصادر لتوظيف نسبة الـ 12% من محفظة التمويل لديها لتوسيع قاعدة التمويل الأصغر.

### أهداف سياسات بنك السودان للعام 2016

تصدر سياسات بنك السودان المركزي للعام 2016 متسقةً مع موجهات وأهداف الموازنة العامة للدولة للعام 2016 والبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015-2019)، مستهدفةً المساهمة في تحقيق التنمية والنمو في ظل الاستقرار الاقتصادي عن طريق الآتي:

1. إستقرار المستوى العام للأسعار.
2. تحسين أداء ميزان المدفوعات بغض تخفيض العجز إلى الحدود العالمية الآمنة والمستدامة (Sustainable).
3. تحقيق إستقرار سعر الصرف.
4. تهيئة البيئة المالية المناسبة بما يحقق الاستقرار المالي والكفاءة في عملية استقطاب وتخصيص الموارد المالية الالازمة لتمويل النشاط الاقتصادي.
5. توسيع قاعدة الشمول المالي وتفعيل آلياته وتحسين أداء مؤشراته.
6. المساعدة في تطوير سوق رأس المال بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام.

7. تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر بما يدفع عجلة التنمية والتشغيل الذاتي ويخفف من حدة الفقر.

8. الاستفادة القصوى من تقانة الاتصالات والمعلومات بالاستمرار في تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية وزيادة انتشارها وتعزيز الصيرفة الإلكترونية وتطوير الإحصاءات.

9. الاستمرار في تطوير وتعزيز أسلمة الجهاز المصرفي.

10. تحسين وتطوير إدارة العملة.

11. تحديث الأطر القانونية التي تحكم عمل بنك السودان المركزي والمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

#### مراجعات السياسات

تستند سياسات بنك السودان المركزي للعام 2016 على المراجعات التالية:

1. قانون بنك السودان المركزي.

2. قانون تنظيم العمل المصرفي.

3. قانون تنظيم التعامل بالنقد.

4. البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي.(2015- 2019)

5. الاستراتيجية الخمسية الثانية للدولة.(2012-2016)

6. الاستراتيجية الخمسية لبنك السودان المركزي.(2012- 2016)

7. الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.(2012 – 2016)

8. الإستراتيجية الشاملة للتمويل الأصغر.(2013-2017)

9. موجهات الموازنة العامة للدولة للعام 2016.

10. نتائج تقييم أداء سياسات بنك السودان المركزي للعام 2015.

#### محاور السياسات

لتحقيق أهداف سياسات بنك السودان المركزي واستناداً على المراجعات المذكورة أعلاه تصدر السياسات للعام 2016 وفقاً للمحاور التالية:

1. الاستقرار النقدي.
2. سعر الصرف والقطاع الخارجي.
3. إستقطاب وإستخدامات الموارد.
4. الاستقرار المالي والسلامة المصرفية.
5. نظم الدفع والتكنولوجيا المصرفية.
6. التمويل الأصغر.
7. تطوير وتعزيز أسلمة الجهاز المركزي والمؤسسات المالية.
8. فروع بنك السودان المركزي.
9. إدارة العملة.

#### أولاً: محور الاستقرار النقدي

يهدف هذا المحور إلى استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق التزول بمعدلات التضخم إلى حدود 13% في المتوسط بانتهاج سياسة نقدية ترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد ويُبتعد عن معدل نمو إسمى في عرض النقود في حدود 19.3% للإسهام في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 6.4% باستخدام أدوات السياسة النقدية، وذلك على النحو التالي:

1. الاحتياطي النقدي القانوني
  1. على المصارف بالإستثمار في الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى بنك السودان المركزي في شكل احتياطي نقدي قانوني بنسبة 18% من جملة الودائع بالعملة المحلية و 18% من جملة الودائع بالعملات الأجنبية التي تشمل الودائع الجارية والهؤامش على خطابات الإعتماد والضمان، على نحو ما يعكسها تقرير الموقف الأسبوعي للودائع بالمصرف، عدا الودائع الاستثمارية والإدخارية.
  2. إستثمار بنك السودان المركزي في منح حافز يتمثل في تخفيض 5% من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني للمصارف التي تقوم بتمويل إنتاج وتصنيع وتصدير السلع المستهدفة في البرنامج الخماسي

للإصلاح الاقتصادي ليصبح 13% بدلاً عن 18%， وفقاً لضوابط التحفيز التي يصدرها بنك السودان المركزي.

## 2. عمليات السوق المفتوحة

1. الاستمرار في استخدام أدوات السوق المفتوحة من خلال تفعيل مزادات بيع وشراء الأوراق المالية بواسطة بنك السودان المركزي لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

2. الاستمرار في تعزيز وتطوير القدرة التسويقية للأوراق المالية بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة.

3. إصدار شهادات إجارة أصول البنك المركزي (شهاب2) بواسطة بنك السودان المركزي بجانب الشهادات الأخرى لإدارة السيولة في القطاع المصرفي.

## 3. سوق ما بين المصارف

1. على المصارف الالتزام بالموجهات والإجراءات المنظمة لصندوق إدارة السيولة، وذلك لضمان تعزيز قدرتها على إدارة سيولتها بكفاءة.

2. تشجيع المصارف على تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة القطاعات الإنتاجية، مع إخطار بنك السودان المركزي لوضعها في الاعتبار عند تقديم الحوافز.

3. تشجيع المصارف على حفظ الودائع والتمويل بالعملتين المحلية والأجنبية وبيع وشراء الأوراق المالية والتعامل بالنقد الأجنبي فيما بينها، وسيقوم بنك السودان المركزي بالمساعدة في تسهيل إجراءات تلك المعاملات.

4. تشجيع المصارف على تصكيك أصولها الرأسمالية للإستفادة منها في دعم السيولة لدى المصارف وسوق المال وعمليات مابين المصارف.

5. يشجع بنك السودان المركزي إنشاء مؤسسات تقوم بعمليات التصنيف الإئتماني للمصارف والشركات العاملة بالسودان.

## 4. السيولة الداخلية

1. على المصارف الاحتفاظ بنسبة 10% (كمؤشر) من جملة الودائع الجارية والإدخارية بالعملة المحلية في شكل سيولة نقدية داخلية، وذلك لمقابلة سحوبات العملاء اليومية.

2. على المصارف الاحتفاظ بنسبة 5% كحد أدنى من جملة الودائع الجارية والإدخارية بالعملة الأجنبية في شكل سيولة نقدية داخلية، وذلك لمقابلة سحوبات العملاء اليومية والإلتزام بموجهات بنك السودان المركزي في الوفاء بطلبات العملاء المتعلقة بالسحب النقدي بالعملات الأجنبية خاصة طلبات السودانيين العاملين بالخارج.

3. يجوز للمصارف الاحتفاظ بأصول سائلة في شكل شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وشهادات إجارة مصافة الخرطوم للبترونول (شامة) وشهادات إجارة البنك المركزي (شهاب 2) والصكوك الحكومية الأخرى وصكوك المؤسسات غير الحكومية عدا الأسهم المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بنسبة لا تتجاوز 20% من محفظة التمويل القائم.

### ثانياً: محور سعر الصرف والقطاع الخارجي

يهدف هذا المحور الى تحقيق استقرار ومرنة سعر الصرف والتوازن في القطاع الخارجي من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

1. الاستمرار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار Managed Float.
2. الاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير المعاملات الجارية عبر مزيدٍ من الحرية في التغذية والاستخدام للحسابات والودائع والتحويلات للمصارف والصرافات وشركات التحاويل المالية ، وحرية استخدامات النقد الأجنبي في إطار الموجهات الصادرة من بنك السودان المركزي .

3. بناء إحتياطيات مقدرة من النقد الأجنبي وإدارتها بفعالية لمقابلة التزامات البنك المركزي والمساعدة في إستقرار سوق النقد الأجنبي عن طريق الآتي:

1. الاستمرار في ترشيد الطلب على النقد الأجنبي.

2. زيادة فعالية وكفاءة تنمية وإدارة موارد الدولة من النقد الأجنبي بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.
3. تشجيع وترقية الصادرات بكل الوسائل بما في ذلك توسيع مظلة تأمين وإعادة تأمين الصادرات بواسطة شركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.
4. استقطاب مدخلات السودانيين العاملين بالخارج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
4. جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
5. استمرار بنك السودان المركزي في شراء وتصدير الذهب.
6. الاستمرار في تحصيل العوائد الجليلة والأرباح الحكومية من إنتاج الذهب عيناً.
7. الاستمرار في توفير تسهيلات وخطوط تمويل خارجية لتوفير السلع الاستراتيجية.
8. إلزام المصارف بنسبة الإنكشاف المقررة لمراكز النقد الأجنبي.
9. تشجيع وتطوير العلاقات المصرفية المشتركة والمتميزة مع شركاء التجارة الخارجية إقليمياً ودولياً.
10. الاستمرار في تفعيل إعتماد اليوان الصيني في تسوية المعاملات بين السودان والصين.
11. في مجال الذهب يتم العمل بالآتي:
  1. يظل بنك السودان المركزي الجهة الوحيدة المسموح لها بتصدير الذهب المنتج بواسطة التعدين الأهلي، ويسمح للشركات المرخص لها بالعمل ولها إتفاقيات مع حكومة السودان أن تقوم بتصدير إنتاجها من الذهب والمعادن الأخرى وفقاً لتلك الإتفاقيات وضوابط وموجها بنك السودان المركزي.
  2. الاستمرار في حظر تصدير الذهب الخام إلا بموافقة بنك السودان المركزي.

3. لا يتم تصدير ذهب الشركات المرخص لها بالعمل إلا بعد إستلام نصيب الحكومة من العوائد الجليلة والأرباح عيناً وأخذ موافقة بنك السودان المركزي.

4. فتح نوافذ شراء الذهب مباشرة في الولايات عبر فروع بنك السودان المركزي.

5. تعظيم الفائدة من الإتفاقيات الإقليمية بفتح أسواق جديدة لزيادة الصادرات.

6. المساعدة في تشجيع التجارة الخارجية والتجارة العابرة (الترانزيت) مع دول الجوار عبر توسيع قاعدة وسائل الدفع و تسهيل إجراءات تصدير السلع عبر المعابر الجوية والنهرية والبرية والبحرية.

7. المساعدة على تشجيع عمليات التصنيع وإعادة التصدير في المناطق الحرة السودانية و العمل على تسهيل جذب رأس المال الأجنبي.

### ثالثاً: محور استقطاب واستخدامات الموارد

يهدف هذا المحور إلى تهيئة البيئة المصرفية وتحسين قدرة الجهاز المركزي على استقطاب المدخرات بالعملتين المحلية والأجنبية وتحقيق أقصى قدر من الشمول المالي وتوجيهه وترشيد استخدام تلك الموارد لخدمة أهداف السياسات، وذلك من خلال الآتي:

#### 1. استقطاب الموارد

يهدف بنك السودان المركزي في هذا المجال إلى تشجيع المصارف والأوعية الإدخارية غير المصرفية على إستقطاب المدخرات وفقاً للإجراءات التالية:

1. الاستمرار في السماح للمصارف بفتح فروع جديدة دون الرجوع لبنك السودان المركزي للحصول على الموافقة، مع إبقاء سلطة فتح الفروع لدى مجالس إدارات المصارف على ضوء موجهات بنك السودان المركزي.

2. الاستمرار في تبسيط إجراءات فتح الحسابات الجارية وحسابات الإدخار والإستثمار طرف المصارف مع مراعاة متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. حث المصارف على تجويد خدماتها المقدمة خصوصاً الإلكترونية منها مثل نقاط البيع والإيداع والتحويل عبر الصراف الآلي وغيرها أسوةً بأفضل الممارسات العالمية ومواكبةً للتطور التقني.

4. الاستمرار في التوسيع في تسوية وتحصيل المعاملات المالية بما في ذلك صرف المرتبات في المؤسسات الحكومية عبر الجهاز المصرفي بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة.

5. حث المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التأمين والمعاشات والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وغيرها على تسوية وتحصيل رسومها ومدفوئاتها عبر الجهاز المصرفي بالاستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية.

6. الاستمرار في نشر الوعي المصرفي بكافة أنحاء البلاد بما في ذلك محو الأمية المالية لعملاء التمويل الأصغر.

7. المساهمة في تطبيقات الحكومة الإلكترونية من خلال تنشيط خدمات الدفع الإلكتروني والتحصيل الإلكتروني والتقديم للجامعات وغيرها.

8. الاستمرار في نشر الخدمات المصرفية في جميع المدن والأرياف، لتمكين المواطنين من الوصول للخدمات المصرفية بتلك المناطق، وذلك بهدف زيادة الموارد المصرفية وتحقيق الشمول المالي عن طريق:

- إطلاق نظام المدفوئات عبر الهاتف النقال.
- حث المصارف على تبني الصيرفة التي توافق وتتواءم مع التطورات العالمية في مجال إجراء المعاملات عبر الإنترن트 والهاتف النقال لتقليل تكلفة المعاملات وزيادة الإنتشار المصرفية.
- الإنتشار الجغرافي لماكينات الصراف الآلي واستخدام نقاط البيع والمحفظة الإلكترونية وتنويع مجالات استخدام بطاقة الصراف الآلي.

- التوسيع في نشر خدمة الوكالة البنكية وفروع المصارف المتحركة.
- الاستمرار في تشجيع المصارف على الإنتشار الرأسي في تقديم الخدمات المصرفية من خلال زيادة ساعات العمل ومزاولة النشاط خلال العطلات بعد الحصول على موافقة بنك السودان المركزي.

## 2. استخدامات الموارد

يهدف بنك السودان المركزي في هذا المجال الى توجيه وترشيد استخدامات الموارد المالية لتمويل النشاط الاقتصادي، من خلال الآتي:

### 1. مجالات التمويل

- الاستمرار في تشجيع وتحث المصارف على استخدام مواردها المالية لتمويل كل القطاعات والأنشطة إلا ما حظر تمويله مع توجيه القدر الأكبر من مواردها المالية للتمويل بغرض تحقيق أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي المتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والتعميني لزيادة الصادرات وإحلال الواردات، وذلك عن طريق التمويل المباشر من المصارف أو تكوين محافظ فيما بينها.
- تشجيع المصارف على تمويل خدمات الصادر مثل النقل والأوعية التخزينية والتحميل والتفریغ وأي خدمات أخرى ذات صلة.
- تشجيع المصارف على استخدام الودائع المقيدة لأغراض التمويل حسب الاتفاق مع مودعيها.
- تشجيع المصارف عند منح التمويل مراعاة ألا تقل نسبة التمويل الممنوح عبر مجموع فروعها العاملة بالولايات - عدا ولاية الخرطوم - عن 70% من جملة ودائعها المستقطبة من تلك الولايات حسب طبيعة النشاط الاقتصادي في كل ولاية.

- تشجيع المصارف على تمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنشاء مشروعات إنتاجية مشتركة.
- تشجيع ومساعدة المصارف على الاستفادة من الموارد المتاحة من قبل مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية لتمويل القطاع الخاص.
- الإستمرار في تقديم الحوافز بواسطة بنك السودان المركزي للبنوك المتعاونة في تقديم التمويل المباشر أو المساهمة في محافظ التمويل في المجالات التالية:-
- التمويل متوسط وطويل الأجل للقطاعات الإنتاجية المستهدفة بالبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي وهي الصناعة والزراعة والتعدين.
- توظيف نسبة التمويل الأصغر البالغة 12% من المحفظة التمويلية لكل بنك (من غير البنوك المتخصصة).
- توظيف 70% من جملة الودائع المستقطبة من الولايات حسب طبيعة النشاط الاقتصادي لكل ولاية.
- تقديم التمويل للعملاء باستخدام صيغ المشاركة والمزارعة والإستصناع.

## 2. صيغ التمويل

- يتم التمويل بالصيغة الإسلامية المختلفة وفقاً للمراشد الفقهية والفتاوي الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية.
- حد المصارف على التوسع في استخدام صيغة المشاركة في تمويل عملياتها لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية على أن يتم تحديد مؤشرات نسب المشاركات وفق ضوابط وأسس التمويل المصرفي.
- في حالة منح التمويل بصيغة المضاربة المقيدة يُترك لكل مصرف تحديد نسبة نصيب المضارب في الربح.

· تشجيع المصارف على تفعيل واستخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى (خلاف المربحة) كالمشاركة و السلم والسلم الموازي والمقاولة والإجارة والاستصناع والمزارعة، مع الإستمرار في إستخدام واستنباط صيغ تمويل إسلامية جديدة، وذلك وفقاً للضوابط المنظمة الصادرة من بنك السودان المركزي.

· يُحظر على المصارف تمويل العملاء بصيغة المضاربة المطلقة.

### 3. تكلفة التمويل

على كافة المصارف تطبيق هامش ربح بنسبة 12% في العام (مؤشر) في حالة التمويل بصيغة المربحة وفقاً لضوابط المرشد الفقهي والفتاوي الصادرة في هذا الصدد، وذلك للعمليات التمويلية بالعملتين المحلية والأجنبية.

### 4. القطاعات والأنشطة المحظور تمويلها

· يحظر التمويل للأغراض والجهات التالية:

· شراء العربات وشراء وتشييد العقارات والاراضي و ما تم إلحاقه

بموجب المنشور رقم (4/2015) الصادر بتاريخ 26  
أغسطس 2015، على أن يستثنى من ذلك ما جاء في احكام  
منشور الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي رقم  
(3/2014) الصادر بتاريخ 13 مايو 2014.

· شراء العملات الأجنبية.

· شراء الأسهم والأوراق المالية.

· سداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة.

· شركات صرافات النقد الأجنبي وشركات التحاويل المالية.

· التجارة في مجال رصيد الاتصالات واستخداماته.

- يُحظر تقديم التمويل المباشر وغير المباشر للجهات التالية إلا بموافقة مسبقة من بنك السودان المركزي:
  - الحكومة المركزية والحكومات الولاية والمحليات.
  - الشركات والمؤسسات والهيئات العامة الحكومية المركزية والولاية التي تمتلك فيها الدولة أسهماً بنسبة 20% أو أكثر.

#### رابعاً: محور الإستقرار المالي والسلامة المصرفية

يهدف هذا المحور الى تحقيق الإستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية بالوصول الى النسب العالمية المثلث فيما يتعلق بتعثر التمويل المصرفى وكفاية رأس المال ومتوسط التكلفة الإدارية للمصارف إلى إجمالي المصروفات، وذلك عن طريق تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة المصرفية والمالية بما يتواهم مع التطورات العالمية في المجالات التالية:

1. تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية
  1. إستكمال برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي.
2. الاستمرار في إعتماد وتطبيق المعايير الرقابية الدولية في الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.
3. الاستمرار في تطوير تقرير الاستقرار المالي ومؤشرات الشمول المالي بالتنسيق مع مؤسسات القطاع المالي الأخرى.
4. الاستمرار في تطوير وترقية الأداء بالمصارف وبناء قدرات العاملين بها.
5. الاستمرار في تفعيل دور شركات الإجارة وتشجيعها على التوسع الكمي والنوعي في مجالات التمويل بصيغة الإجارة.
6. الاستمرار في تقوية الأطر الرقابية المنظمة للعمل بالمؤسسات المالية غير المصرفية وذلك بمراجعة الضوابط المعمول بها وتحديثها.
7. الاستمرار في تشجيع الإنتشار الولائي للمؤسسات المالية غير المصرفية خاصة شركات الإجارة ومؤسسات التمويل الأصغر.

8. مواكبة وتفعيل التشريعات والضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

9. إعداد إستراتيجية الشمول المالي.

## 2. الرقابة المصرفية والمالية

1. الاستمرار في الالتزام بتطبيق المعايير الرقابية الدولية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل.

2. الإستمرار في إحكام الرقابة المصرفية والمالية لتحقيق السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى ورفع كفاءتها.

3. استمرار الجهود المبذولة للنزول بنسبة تعثر التمويل المصرفي إلى النسبة المثلثي (%) وبناء المخصصات الكافية.

4. الاستمرار في تعزيز وتطوير دور الرقابة الذاتية للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية من خلال تفعيل دور مجالس الإدارات وإدارات المخاطر والمراجعة الداخلية ومسؤولي الالتزام وتنمية أنظمة الضبط الداخلي.

5. الاستمرار في تطبيق موجهات الضبط المؤسسي على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية ومتابعة إمثالها لتلك الموجهات.

6. الاستمرار في تفعيل الإجراءات الرقابية في مجال الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق موجهات مجموعة العمل المالي الدولي **Financial Action Task Force (FATF)** وكل القوانين الدولية الأخرى ذات الصلة.

7. الاستمرار في تفعيل آليات تقييم أنظمة العمل بالمصارف، والإلتزام بموجهات ومعايير ومخاطر نظم الدفع.

8. الإستمرار في تفعيل العلاقات مع جهات الرقابة المصرفية الخارجية والمراجعين القانونيين.

9. الإستمرار في تعزيز سياسات وإجراءات حماية عملاء المصادر بما في ذلك إنشاء وحدة بكل مصرف لتلقي شكاوى العملاء وسرعة البت فيها.

### 3. الإستعلام والتصنيف الإئتماني

1. الإستمرار في نشر ثقافة الإستعلام والتصنيف الإئتماني وتوسيع دائرة الاستفادة من بيانات الإستعلام والتصنيف الإئتماني.

2. مواصلة العمل وفقاً للمعايير العالمية فيما يتعلق بدقة وجودة البيانات مع الإستمرار في تحسينها وذلك من خلال استخدام الرقم الوطني لتحديد هوية العملاء بدلاً عن الرمز الإئتماني.

3. إستكمال البيانات المحفوظة بقاعدة بيانات وكالة الإستعلام والتصنيف الإئتماني وذلك من خلال إلزام مؤسسات التمويل الأصغر وشركات الإجارة بإرسال بيانات عملائها لقاعدة بيانات نظام الوكالة.

4. العمل على تطبيق المعايير العالمية المعتمول بها في مجال المعلومات الإئتمانية والتي تقوم على مبدأ تنوع وزيادة مصادر البيانات المحفوظة في قاعدة بيانات الوكالة وذلك من خلال إدخال مؤسسات أخرى في النظام مثل شركات التأمين وشركات البيع بالتقسيط وغيرها.

5. تدعيم نظام الإستعلام الإئتماني مع تنوع الخدمات المقدمة من الوكالة وذلك بإستكمال مشروع التصنيف الإئتماني.

### خامساً: محور نظم الدفع والتقنية المصرفية

يهدف هذا المحور إلى تطوير وترقية نظم الدفع والتسوية وتشجيع وتعزيز استخدام التقانة في العمل المصرفي، والاستفادة من ذلك في انتاج بيانات احصائية عالية الجودة تساعد على إتخاذ القرارات السليمة، وذلك من خلال مكونات المحور التالية:

#### 1. نظم الدفع والتقنية المصرفية

يهدف هذا الجزء من المحور إلى تطوير نظم الدفع وزيادة انتشارها وترقية العمل المصرفي، وذلك من خلال التوسع في النظم والمعدات الإلكترونية الحديثة والمتطرفة في مجال الدفع والتسوية، والتوسع في الخدمات

المصرفية الالكترونية بما يواكب تطور التقنية المصرفية العالمية ومايليها من معايير وضوابط إستناداً على ماجاء في لائحة نظم الدفع للعام 2013 وفقاً للآتي:

1. تشجيع استخدام المنتجات المصرفية الإلكترونية المبتكرة كالنقود الإلكترونية وتعزيز الثقة فيها، وتوفير الأدوات والضوابط واللوائح التي تتيح التعامل بها وتداولها.
2. تحديث وتطوير مواصفات ومعايير نظم الدفع والمنتجات المصرفية الإلكترونية ومواءمتها مع المعايير الدولية المتعارف عليها.
3. تحديث وتطوير أدوات ووسائل الإشراف على نظم الدفع لضمان موثوقيتها (Authenticity) واعتماديتها(Integrity) وتكامليتها(Reliability).
4. تشجيع القطاع الخاص للإسهام في تطوير نظم الدفع فيما يتعلق بتشغيل وتقديم خدمات نظم الدفع وفقاً لموجهات وضوابط بنك السودان المركزي ، وذلك من خلال التنسيق مع أصحاب المصلحة والجهات ذات الصلة.
5. العمل على استيفاء متطلبات الربط الإقليمي والدولي في مجال نظم الدفع والمدفوعات عبر الحدود.
6. إعتماد المنتجات المصرفية الإلكترونية كأداة للمساهمة في تحقيق وتعزيز الشمول المالي.
7. تعزيزاً للانتشار الجغرافي لخدمات نظم الدفع على كل مصرف توفير الحد المناسب من ماكينات الصراف الآلي وفق ضوابط وموجهات بنك السودان المركزي.
8. توسيع مظلة الدفع والسداد الإلكتروني لدعم مشروع بوابة السودان الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها كالتحصيل الإلكتروني وغيرها.

9. تشجيع التوسيع في خدمات نقاط البيع (PointsofSale) والتجارة الإلكترونية (E-Commerce) والدفع عبر الهاتف النقال (MobilePayment).

10. العمل على توفير المتطلبات والبيئة القانونية الالازمة لأعمال نظم الدفع والتسويات من خلال إعداد قانون نظم الدفع وإستكمال اللوائح والضوابط والموجهات والإجراءات الالازمة.

2. تطوير الاحصاءات

يهدف هذا الجزء من المحور الى الاستفادة من النظم التقنية السائدة في إحداث التحسن النوعي والكمي للبيانات التي تساعده في توفير المعلومات الدقيقة و إتخاذ القرارات السليمة، وذلك عن طريق الآتي:

1. تحسين البيئة القانونية الداعمة لجودة الاحصاءات عن طريق البدء في تعديل المواد القانونية ذات الصلة بالعمل الاحصائي في النظام المالي.

2. العمل على تكملة متطلبات النظام العام لنشر البيانات **General Data Dissemination System (GDDS)** تمهدأ لانضمام السودان للمعيار الدولي الخاص لنشر البيانات **Special Data Dissemination Standard (SDDS)**.

سادساً: محور التمويل الأصغر

يهدف هذا المحور للمساهمة في دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق العدالة الإجتماعية عبر التخفيف من حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام وإشاعة روح المبادرة والإبتكار لزيادة الدخول والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصادياً، وذلك وفقاً للموجهات التالية:

1. الإستمرار في توظيف نسبة الـ12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف للتمويل الأصغر وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات، أو عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها، أو عبر المساهمة في محافظ التمويل الأصغر

بالمصارف أو من خلال علاقات التمويل فيما بين المصارف خاصة مع المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر.

2. العمل على تعزيز الروابط بين المصارف التجارية والمتخصصة ومؤسسات التمويل الأصغر بإستخدام الضمانات المختلفة بما فيها ما تقدمه وكالة ضمان التمويل الأصغر.

3. الإستمرار في تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر القائمة على تقوية قاعدة رأس المال وإطلاق الجيل الثاني من مؤسسات التمويل الأصغر التي تعنى بالقطاعات المستهدفة كالشباب والخريجين والمرأة وأصحاب المهن الحرافية والصناعات الصغيرة، وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم وتشجيع المؤسسات الجديدة للعمل وفقاً للميزات النسبية بالولايات.

4. تعزيز حماية العملاء الفقراء ومواصلة العمل بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لتطوير الضوابط الرقابية والداعمة للاستخدام الأمثل لتقنية الإتصال والمعلومات وخاصة فيما يتعلق بالإستعلام الإئتماني وتقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال الهاتف النقال.

5. تشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على التوسع في استخدام التأمين الأصغر كضمان لعملاء التمويل الأصغر وتحث شركات التأمين العاملة على إصدار وثائق تأمينية مبتكرة وطرح وثائق جديدة تلبي حاجة القطاع في التأمين الأصغر والضمان.

6. تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز تطوير الأعمال على تصميم المناهج والبرامج التدريبية لموظفي المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وصناعة السياسات والقادة المحليين والمستفيدين من خدمات التمويل الأصغر.

7. على المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر تنوع المنتجات وخدمات التمويل الأصغر وإستخدام الصيغ الإسلامية الأخرى مع عدم التركيز على صيغة المرابحة و مراعاة تحديد هوامش الأرباح المناسبة.

8. تشجيع قيام محافظ التمويل الأصغر المشتركة لتمويل المشروعات الإنتاجية ذات الميزات التفضيلية وخاصة مشروعات سلسلة القيمة وخدمات الكهرباء والمياه والصحة وغيرها، وربط الوسائل المحلية والتنظيمات المهنية والتعاونيات والإتحادات والحاضنات وأصحاب مهن

الإنتاج الحيواني والنباتي بالأسواق بما يضمن تطوير طرق التمويل الأصغر الجماعي.

9. دعم وتفعيل شبكة مؤسسات التمويل الأصغر بما يعزز تطوير البنية التحتية والرقابة الذاتية ورفع القدرات والتدريب لمنسوبي المؤسسات.

10. الإستمرار في تطبيق مقررات وموجهات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر.

#### سابعاً: محور تطوير وتعزيز أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

يهدف هذا المحور إلى تطوير وتعزيز أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بتفعيل دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية عن طريق الآتي:

1. التطبيق العملي للموجهات الفقهية لمختلف صيغ التمويل الإسلامي مع التركيز على ما يلي:

2. تفعيل سوق مابين المصارف.

3. إبتكار أدوات مالية جديدة تساعده في إدارة السياسة النقدية.

4. التمويل الأصغر.

5. استمرار التعاون بين بنك السودان المركزي واتحاد المصارف السوداني والهيئة العليا للرقابة الشرعية لاستنباط وتطوير صيغ ومنتجات مالية جديدة لمقابلة احتياجات العملاء التي لا تغطيها الصيغ المعمول بها حالياً.

6. رفع قدرات العاملين بالجهاز المصرفي والمتعاملين معه في الجوانب الشرعية والفقهية وبصفة خاصة فقه المعاملات وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

7. الإستمرار في تطوير وتوثيق التجربة المصرافية والمالية الإسلامية في السودان.

#### ثامناً: محور فروع بنك السودان المركزي

يهدف هذا المحور إلى الآتي :

1. الإستمرار في تفعيل دور فروع بنك السودان المركزي بكل الولايات.
2. إستكمال وتوسيع مهام تلك الفروع المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والتمويلي والمصرفي على مستوى الولايات.
3. تعزيز المهام الوظيفية للفروع وهيكلها التنظيمية لتحقيق الأهداف المتمثلة في تعزيز الدور الرقابي والتنظيمي لتطوير وتنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية بالولايات.

#### تاسعاً: محور إدارة العملة

يهدف هذا المحور إلى تطوير إدارة العملة بما يتواافق مع متطلبات النمو والإستقرار الاقتصادي المنشود و ذلك بما يلي:

1. الحفاظ على الحجم الامثل للإصدار والتركيبة المثلث لفئات العملة.
2. الإستمرار في تطبيق سياسة العملة النظيفة ونشر ثقافة الإستخدام الصحيح للعملة بالآتي:
  1. تطوير أسس وآليات عد وفرز العملة الورقية.
  2. الاستمرار في تنفيذ سياسة الإحلال للعملة غير الصالحة للتداول.
  3. إلزام المصارف بصرف عمليات سليمة ونظيفة لعملائها عبر التقيد بمعايير وآليات فرز العملة التي يصدرها بنك السودان المركزي.
  4. مواصلة برامج التوعية الإعلامية للتعرف بمواصفات العملة النظيفة والسليمة للجمهور بمختلف القطاعات من خلال الوسائل المختلفة.
  5. مكافحة التزيف والتزوير بالتنسيق مع الجهات الأمنية والعدالة وادخال التقنيات الحديثة في عمليات إدارة العملة و مكافحة التزيف.
  6. تطوير متحف العملة.

على جميع المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية العاملة بالبلاد العمل وفقاً لأحكام هذا المنشور اعتباراً من الأول من يناير للعام 2016، بحيث يعتبر منشور

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2015 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2014  
لاغياً.

صدر تحت توقيعي في يوم الخميس 20 ربيع الاول 1437ه الموافق 31 ديسمبر 2015

عبد الرحمن حسن عبد الرحمن هاشم  
محافظ بنك السودان المركزي